أن نختار بعض الاصطلاحات العربية لنستعملها عند تطبيق نظريات اللغويات العامة على علم اللغة العربية.

ويميل الظن إلى أن يكون الاشتراك الحقيقي هو البوليزيمي[1] باعتباره واقعًا في لفظ واحد ذي معان متعددة وهي نفسها حدود تعريف كريستال، فيتطابق التعريفان، هذا بقطع النظر عنْ إمكانية العثور على سبب التعدد والعلاقة بين المعاني لأن هذا أمرٌ خارج عن التنظير ويدخل في مهمة المحلل اللغوي عند تناول النصوص بالتطبيق.

وأما ما يعرف بالهومونيمي، فليس في الحقيقة إلا اشتراكًا زائفًا أو خادعًا إذا ما ربطناه بالتعريف العربي للاشتراك لأنه واقع في لفظين يبدوان كالواحد وليسا واحدًا.

ويشبه أن يكون منه، لفظان مثل: أنَّ، أنَّ.

فالمعنيان مختلفان، وأصلا اللفظين مختلفان: أنَّ حرف يدل على التوكيد ولا ينصرف، وأنَّ يثن أنينًا فعل يعني التوجع بصوت معين.

وظاهر اللفظين واحد، أي صورتهما واحدة[2].

والتطابق هنا كلي ـ على ما يرى ـ صوتيا وكتابيا.

ونحسب أن التطابق الجزئي لا يقع في العربية كتابا فقط Homography[3] لأن العربية تكتب كما تنطق فلا يمكن أن يختلف الرسم عن الصوت، والأمر يحتاج إلى استقصاء ليس هذا موضعه[4].

فهل وقع في أثناء جمع الألفاظ المشتركة أن جمع بينها لفظان مختلفا الأصل متشابها الصورة؟ وبعبارة أخرى هل أدخل علماؤنا المشترك الخادع ضمن المشترك اللفظي عندما تصدوا للتطبيق؟ هذا الأمر أيضًا يحتاج إلى دراسة تختص به.

---

(١) ذلك أن حد العرب للفظ كان دائمًا يدخل فيه البعد المورفولوجي (الصرفي) للفظ إذ قسمت الألفاظ باعتبار أن جذورها الصرفية هي التي تمايز بعضها من بعض.

(٢) مما يدخل في الاشتراك الخادع، الأنواع التي ذكرناها ص٨، مستمدةً من الخصائص لابن جني.

(٣) يمكننا أن نطلق على هذا النوع: المتطابق كتابيا، وعلى قسيمه المنطابق صوتيا أو لفظيا.

(٤) ومما يفيد في مثل هذا الاستقصاء ما تؤكده أستاذتنا الدكتورة عائشة عبد الرحمن من أن « العربية تخالف بين المعاني بالمخالفة بين المصادر والأسماء، فالفعل رأى يختلف معناه بالنظر إلى مصادره والأسماء المشتقة منه، ليكون: رأى رأيا، رأى رؤيا، رأى رؤيةً، ويمكن تتبع الأمثلة والتفريعات المختلفة على هذه القاعدة المهمة في فهم تفاصيل نظام بناء اللغة العربية، وكذلك فهم أنماط الاشتراك اللفظي.